

عنوان المداخلة :

متطلبات تبني استراتيجية العناقيد الصناعية كوسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

Requirements for adopting the industrial cluster strategy as a means to achieve economic diversification in Algeria

من اعداد :

❖ د.حدوش شروق

عضوة في مخبر الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعي GPES

جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان

Shourouk.rakib@live.fr

❖ د.تومي امينة

عضوة في مخبر النقود و المؤسسات المالية في دول المغرب العربي MIFMA

tou_amina222@hotmail.com

❖ د.حابي عبد اللطيف

عضو في مخبر الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعي GPES

جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان-

Abdellatif.habi@univ-tlemcen.dz

الملخص :

لقد ساهم تبني استراتيجية العناقيد الصناعية في العديد من الدول في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و مساعدتها في التغلب على مشاكلها الناشئة عن صغر حجمها ، و تمثل العناقيد فرصة بالنسبة للمؤ.ص.م لتدخل إلى أسواق جديدة والاستفادة من نتائج الأبحاث و الدراسات و مختلف الخدمات، فالعناقيد تفيد المؤسسات في تحسين إنتاجيتها و زيادة قدراتها على الإبداع و القدرة على إنشاء مؤسسات جديدة، و تعتبر أسلوبا مميزا في اكتساب اقتصاديات الحجم الخارجية التي تساهم بشكل فعال في تخفيض التكلفة و اكتساب ميزة تنافسية.

و في هذا الصدد جاءت هذه الدراسة لتقف عند تجربة الجزائر في مجال العناقيد الصناعية و محاولة وضع استراتيجيات لتبني و تطوير هذه السياسة و التي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا لمواجهة الاخطار التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، خاصة لما شهدته الجزائر في الاونة الاخيرة عقب انهيار اسعار البترول و التي جعلت الدولة في موقف حرج لا بد لها من ايجاد بديل للنهوض باقتصادها .

الكلمات المفتاحية : العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المخاطر، تجربة الحضيرة السبيرية سيدي عبد الله .

Abstract :

Adoption of industrial clusters strategy in many countries has contributed to the support and development of SMEs, and help them overcome the problems arising from the small size, represent clusters opportunity for Ma.s.m to enter into new markets and take advantage of research and study results and various services , Vannaqad benefit institutions in improving their productivity and increase their capacity for creativity and the ability to create new institutions, and is considered a unique approach in the acquisition of foreign economies of scale that effectively contribute to the reduction of cost and gain a competitive advantage. And in this regard it came this study stands for Algeria's experience in the field of industrial clusters and try to develop strategies to foster and develop this policy, and in which they can achieve many of the benefits of tackling the dangers faced by SMEs in Algeria, especially when witnessed by Algeria in the recently following the recent collapse of oil prices, and that made the state in an awkward position should have to find a substitute for the advancement of its economy.

Key words: industrial clusters, SMEs, the risks, the experience of the barn cyber Sidi Abdallah.

مقدمة:

تهدف العناقيد الصناعية إلى تجاوز فكرة التجمع المجردة إلى الإرادة الحقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات جوهرها في وجه النظرة التقليدية ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها. تعد العناقيد الصناعية داعماً حقيقياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -بشكل خاص- من خلال وجود نوع من الارتباط والتكامل في إطار التعاون والمصالح المشتركة .

أن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمثل عائق أمامها لتبني إستراتيجية العناقيد الصناعية، ان هذه الإستراتيجية مفادها التعاون والتكامل بين المؤسسات لتغلبها على مختلف المشاكل والصعوبات، سواء كانت مرتبطة بالإنتاج أو التسويق، و من بين أهم المشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، العزلة عن محيطها الصناعي والعلمي، وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز أهم الصعوبات، واحتواء التفكير في النسيج الصناعي لهذه المؤسسات مع البيئة المتنوعة التي تحتضن هذه المؤسسات، من أجل الحد من الانعكاسات السلبية خاصة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكييف سياستها التجارية من دون الاخلال بالبنية الاقتصادية الوطنية .

1.1. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر :

1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يمكن تقديم تعريف أو مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المستعملة في تعريف هذه المؤسسات كذلك باختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، كما يعتبر اختلاف الامكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور التكنولوجي عامل مهم لتعدد التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

➤ **المعايير المستعملة في التعاريف:** أي تعريف قد يقدم للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة يبني في الغالب اما على اساس الكمي او النوعي¹:

-**التصنيف على اساس المعيار الكمي:** يعتمد على المعايير التالية: حجم العمالة و مبلغ راس المال، حجم الانتاج، القيمة المضافة، و قيمة المبيعات، و الحصة السوقية.

-**التصنيف على الاساس النوعي:** يعتمد على المعايير التالية: المستوي التقني المستخدم، و الطبيعة التسويقية للمؤسسات، سواء كانت موجهة الى السوق المحلية أو الدولية.

➤ **2.1. التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

هناك عدة تعاريف اعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مايلي نذكر بعضها

:

-**تعريف امريكا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** المؤسسات الصغيرة حسب المنظور الامريكي هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، و قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي²:

الجدول رقم 1: مفهوم المؤسسة الصغيرة حسب المفهوم الامريكي

المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

المصدر: ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني، رسالة ماجستير 2005، ص 41

- **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** ركز التعريف الياباني على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اساس طبيعة النشاط، ويمكن تبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المفهوم الياباني

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
مؤسسات فروع النشاط الصناعي	اقل من 100 مليون ين	300 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من 30 مليون ين	100 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	اقل من 10 مليون ين	50 عامل أو اقل

المصدر: ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني، رسالة ماجستير 2005، ص 41.

¹: دريس يحيي " اليات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر) " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 صيف، خريف 2011، ص 69، ص 70

²: ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني، رسالة ماجستير 2005، ص 41

-تعريف السوق الأوروبية المشتركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : هناك العديد من التعاريف التي اعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدول الاوربية ، لهذا فضلنا تقديم تعريف موحد وهو تعريف السوق المشتركة ، اذ يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تلك المنشأة التي تحقق معيارين يتمثلا في عدد العمال المشتغلين يصل الى 500 عاملا او اقل ، و يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية اوروبية او اقل³.

-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: أصدرت الجزائر القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي:

"مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري ، و ان تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁴.

الجدول رقم 3: التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
المؤسسة الصغيرة	عدد العمال من 1 الى 9 عمال	رقم الاعمال اقل من 20 مليون	لا يتجاوز 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	عدد العمال من 10 الى 49 عاملا	لا يتجاوز رقم الاعمال 200 مليون دج	يتجاوز 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	عدد العمال من 50 الى 250 عاملا	رقم الاعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار	ميزانيتها محصورة بين 100 و 500 مليون دينار

المصدر : القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، ديسمبر 2001 ، ص 6 .

-تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : كما أن البنك الدولي يعرف المؤسسات الصغيرة على انها المؤسسات التي يعمل بها 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار ، والمؤسسات الصغيرة (المتناهية الصغير) حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار ، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار

³ :توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ، 2002، ص 16
⁴ :رؤوف عثمانية، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001 ، ص 36

، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار ، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمؤسسات الكبيرة⁵.

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد الركائز الأساسية في اقتصاد أي دولة سواء المتطورة منها أو المتخلفة ، وذلك لما تكنسيه من خصائص جعلتها تحتل مكانة كبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول ، ومنبينا أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي⁶:

- سهولة تكوين هذه المؤسسات :

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض واللازمة والمخاطر الناجمة عليه ، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه.

- توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تتسبب في توفير العمل للعمال الذين لا يلبيو احتياجات المؤسسات الكبرى ، وتدفعيا العادة أجور أقل مما تدفعها المؤسسات الكبرى

، حيث تكون نفيا متوسطا هاتهما العلمية أدنى من تلك التي تحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى ، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تيز ايدي باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة .
في الفترة ما بين 1988 و 1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات التي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل ، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.

- تقديم منتجات وخدمات جديدة: التجربة العملية في بعض البلدان ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات ، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقها المؤسسات الصغيرة .
في الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقتر بـ 95 % من تكاليفها في البحث والتطوير ، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية و التطور الاقتصادي.

- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى . فهي من خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى ، سواء المحلية أو الخارجية .
فالجانب دورها كمورد ، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء .
و عادة ما تبني المؤسسات الكبرى إستراتيجيتها بالاعتماد على المورد في الخارج جيبنا الصغار ، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

- تقديم السلع والخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلكات تتم عبر المؤسسات الكبيرة .
فهناك طلبات

خاصة جدا بالمستهلكات تلبىها المؤسسات الكبرى بلا اعتمادها على الأنشطة التي تحقق فور الإنتاج الكبير ، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات .

- الفعالية في التسير:

تتبع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الغالب طرق التسير التي تتميز بالتحديد ، بل بالسهولة و المرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي ، فهياكلها التنظيمية بسيطة و اتصالاتها مباشرة و تستطيع أن تستغل

⁵: ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 54
⁶: ونوغي فتحة " اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي " الدورة التدريبية الدولية حول : تموي المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير سطيف الجزائر ماي 2003

شكل جيد للاتصالات غير الرسمية والفعالة .
كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرار الخاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها
والفعالية في استخدامها .
كما يمكن لهذا المؤسسان استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول . و تستطيع الإدارة
المسيرة أن تطبق كما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل " و " الصغير فعال " .
- استقلالية الإدارة و مرونيتها : تسند إدار معظم منشآت الأعمال الصغيرة
و المتوسطة إلى المالكي المشرو و لذلك فهي
تتسم بالمرونة و الاهتمام بالشخصية من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نتائج ممكنة لها و يترتب عن ذلك :
- بساطة التنظيم المستخدم و سهولة النزود بالاستشارة أو الخبرات الجديدة .
- انخفاض التكاليف الإدارية و التسويقية و التكلفة الثابتة (كالإيجار و الاستهلاكات)
، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة
للعاملين ، فهيتؤدى تلقائياً إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيًا و سهولة الاتصال بالعملاء .
- نقص الـ و تين و قصر الدورة المستندية و
الأوراق المكتبية و ارتفاع مستوى الفعالية للاتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل .

-
اتباع المنشأة لخطط واضحة و سياسات مرنة و إجراء أعمال بسيطة و تتميز هذه المنشآت بالارتقاء بمستوى
علاقات
الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال الالتقاء بأعمالها كالمباشر بين أصحابها
و المشرو و عاتو العاملين لديها⁷ .

4.1 الإطار المفاهيمي للمخاطر : إن المؤسسة الاقتصادية تنشط في بيئة
متقلبة و هذا ما يهدد استقرارها و يجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد تحقيق أهدافها
، وهذا ما يؤثر سلباً على استمراريتها إلى تحقيق رسالتها ، ومع مرور الزمن
ازدادت حدة المنافسة و تشابكت بشدة ارتباطات المؤسسة ، كما زادت التقلبات و المفاجآت مما
سمح بتعاظم الأخطار و تعددها و تنوعها و استمرارها و تجدها ، وهذا جعل من الصعب
إجراء تقديرات دقيقة أو التحكم في تسييرها . هذا ما يفسر لنا ضرورة إدارة هذه الأخطار
لضمان مكانة لائقة وسط منافسيها ، و في هذا الصدد و خلال النصف الثاني من القرن
العشرين ، نهض الاقتصاديون و بشكل كبير بمستوى فهم المخاطر و طوروا نظريات
تختص بإدارة المخاطر انطوت على أفضل الشروط لاستخدام التامين أو التنويع أو التحوط
لمواجهة المخاطر .

- تعريف المخاطر :

لقد تعرض الكثير من المهتمين بمجال المخاطرة إلى تعريفها و قد اختلفت حسب البيئة
التي ينتمي إليها الباحث من جهة ، كما أنها تختلف من فرع لآخر ، حيث تعرف على أنها
الحدث الذي يمكن أن يؤثر في التدفقات المستمرة التي تنتج عن المؤسسات المالية (جدول

⁷ سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات و الحلول
، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق
الافقية الثالثة بالجزائر ، المنعقد 28-29 أكتوبر 2014 ، ص 4-5 .

حسابات النتائج، القيمة المضافة، بيانات مالية)⁸، في حين عرفها *Dan Galai & others* (2006) "على أنها سلسلة من الأحداث المسببة للخسارة غير مؤكدة الحدوث في المستقبل"⁹، أما *Reto Gallati* (2003) فقد عرفها على أنها ظرف معين في حال وقوعه توجد إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة و المأمولة¹⁰، و اتفق معه *د. طارق عبد العال* (2003) في تعريفه حيث قال أن "المخاطرة حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة"¹¹، و عرفها *vaughan* بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع¹².

- كما يمكن تعريف المخاطرة على أنه المقياس الذي يشير إلى الفرق بين السعر المستقبلي المتوقع لأصل ما و السعر الفعلي لهذا الأصل¹³، و الذي ينشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة و النتيجة النهائية غير معروفة¹⁴.

- و في قاموس وبستر تعرف على أنها لحظة وقوع حادث معين غير مرغوب فيه، و معظم الأشخاص يصفون الخطر على أنه فرصة التعرض للمخاطر، و عادة يحصل عندما لا نكون متأكدين بخصوص مخرجات نشاط معين¹⁵.

- و بصفة عامة يمكن القول أن المخاطر تعني وجود فرص تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، و أن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها، و كلما كان مستوى التأكد مرتفع كلما انخفضت مستويات المخاطر¹⁶.

II. مفاهيم عامة حول العناقيد الصناعية :

ان حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل تحدياً رئيسياً، لكن المشكل يكمن في عدم وجود نوع من الارتباط الهيكلي والتكامل بين المؤسسات التي تواجه الصعوبات المتعلقة بالإنتاج و التسويق، و من هنا كانت فكرة العناقيد الصناعية والتي تمثل علاقات صناعية بين وحدات إنتاجية وخدمية وهيئات مساندة حكومية ومالية (Brenner, 2004) (أما من الناحية الأكاديمية فالعناقيد الصناعية هي تجمعات جغرافية، محلية، إقليمية، عالمية لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافياً ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وترتبطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة بين المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين مما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية من خلال العناقيد الصناعية. (زايري، 2002).

1.II. مفهوم العناقيد الصناعية :

⁸vivien brunel « gestion des risques de credit » This version: January 28, 2009

⁹ Crouhy M & others, Essentials of Risk Management, New York: McGraw-Hill 2006.

¹⁰Gallati R, Risk Management and Capital Adequacy, Milan: McGraw-Hill 2003

¹¹طارق عبد العال حماد "إدارة المخاطر - الأفراد-إدارات شركات -بنوك"،الدار الجامعية، الإسكندرية،السنة 2003،ص 16.

¹² Emmett J. Vaughan, « Risk Management », John, Wiley & Sons. Inc , U.S.A.1997) .

¹³ Mondher Bellalah « gestion de porte feuille-analyse quantitative de la rentabilité et des risques- » ,pearson education ,France,2004,p1.

¹⁴ ,Phillippe and Sarkis J. Houry « Financial Risk Management Domestic & International Dimensions »,Blackwell, Publishers, Cambridge,Massachusetts, 1996, p 2.

¹⁵ خالد الراوي، عبد الله بركات، نضال الرمحي "نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، السنة 2002، ص 118 .

¹⁶دريد كامل آل شبيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2012، ص 231 .

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في 1990 عندما قام العالم الاقتصادي Porter Michael " بإصدار كتابه الشهير " الميزة التنافسية للامم " ، و هذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية حيث قام بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية و لاحظ وجود شبكة من العلاقات الافقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها (The industrial Clusters) .

و طبقا لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية وصف المشروعات تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون / الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع¹⁷ .

ومن خلال هذا الطرح يمكن إعطاء تعريف شامل لمفهوم العناقيد الصناعية والتي تعتبر تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراط في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹⁸ Schmit, 1992)

2.11. أنواع العناقيد الصناعية:

تختلف العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم و المعايير التي ينظر للعنقود خلالها و التي قد تبحث في انواع العناقيد حسب النشأة او المنتج او درجة التخصص او نوعية الترابط او حسب الهيكل و الحجم او حسب التوجه التسويقي و غيرها.

-العناقيد الصناعية حسب النشأة : حسب النشأة يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي (تلقائي)، نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذا الصناعة نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية و موارد الخام لوجود المهارات اللازمة لادبالسكان أو ارتفاع الطلب المحلي.

-العناقيد الصناعية حسب الهيكلية : و قد قام markusem العناقيد الصناعية حسب هيكلها الى اربعة انواع لكل منها نوعية مختلفة من العلاقات بين الشركات و سياسة مختلفة في رفع التنافسية¹⁹ .

-العناقيد الصناعية حسب المنتج : و حسب المنتج يمكن أن يصنف التجمع على أنه: تجمع - صناعة السيارات. و قد أخذ التجمع خدمات مالية (لندن و نيويورك) ، أو خدمات سياحية أو إعلامية، أو تجمع صناعة الاتصالات.

-العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط : و نميز نوعين في هذا الصنف :

• عناقيد -

مترابطة راسيا : وفيه يتكون التجمع من مؤسسة أو بعض المؤسسات الكبيرة، ويمدها عدد من المؤسسات الأصغر بمدخلات الإنتاج و هي علاقة بينا المشتركين و بائعين مثل صناعة الطائرات.

¹⁷ مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم، الاطار النظري، 2003، ص12.

¹⁸ عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة بغداد، العدد 41، السنة 2014، ص173.

¹⁹ عياد صالح، غينوس رضوان، بن زبيدي عبد اللطيف، دور العناقيد في رفع من تنافسية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة - عرض تجارب لبعض الدول، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النام - الواقع و الافاق دامعة احمد دراية-ادرار-، المنعقد يومي 21-22 فبراير 2017، ص 297.

- **العناقيد مترابطة أفقياً:** وفيه يتكون التجمع من عدد كبير جداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج منتجاتها التي تسوقها، وهي تنتشر كفيال تقنية وقو بالعملو الموار دور بما فياً سواقالمنتجاتالنهائية²⁰.

II.3. طرق ومبادئ عمالالعناقيدالصناعية وتأثيرها فيالمؤسساتالعاملة داخلالعقود:

يعتمد عمالالعقودالصناعية علىأربعة مبادئأساسية هي:

- **التركز الجغرافي** هو أو لمبدأ تقومعليها آلية عمالالعناقيدالصناعية حيثتجتمعالمؤسساتفي مكانماننتيجة لوجود مميزاتلموسسة وتشملالموار والطبيعية، أو البنية التحتية وتنضمالشركاءإلىهذا العقودر غبة منها فيخفضالتكاليف، والحصولعلمازيا الحجمأولوجودالمختصينفيد عمعواملالإنتاجمنموردينو مالمينوتقنينو عمالة ماهر وقو تكنو لوجيا
- **التخصص:** العقودالفا علىحاجةالمؤسساتاقوية فيتخصصها لتكاملفيإنتاجمنتجاتأكثر تخصصا وتميزا، وبمقدار ماتكونهذالشركا متمكنة منتخصصها وسباقة فيطرحو تطوير منتجاته بقدر ما يكونالتجمعقادار علىالنجاح.
- **الابتكار:** وهيا المقياسالحقيقي لحيوية العقودو تنافسيتها فعندما تبتكر شركة منتجاً ميسارع المنافسون للبحثعنإنتاجمنتجاتمنافسبينما يقو المقلدو نإنتاجالمنتجمنفسه بتكلفة أقلوقديتضمن ذلكقليامنا التحسيناتعلنا المنتج.
- **المنافسة:** المنافسة بينالمؤسساتمنأهم مبادئالعقودو هو الذييحافظعلنر خمانشاطفيه، فالتنافس بينالمؤسساتهو الحافز الذييدفعهانحو البحثعنالمزيدمنالابتكارات وتطویر المزيديمالتقنيات، و هو مأيؤديإلىإيجاد تخصصاتونشاطاتجديدة وينشطحركة البحثالعلمي.
- **التعاون:** وهو مبدأ لا يتناقضمعالمبدأ السابقفمنمؤسساتناجحة وتنافسية يحفز الطلبمنقبل هذالشركة علمنتجاتالمؤسساتالموردة لها، ومع تطور العقودتتعزيز علاقاتالتبادل بينمؤسساته و تتدفقالمنفعة منالأمامإلىالخلفو العكسكما أنالر وابطالتبويدها التجمعيبينعضالمؤسسات منخلالاتحالفاتو الإنتاجالمشتركو غير همنأواعالتعاون²¹.

III. أهمية العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض التجارب الرائدة في هذا المجال:

III.1. العوامل التي ساعدت على نشوء العناقيد:

لم تكن البدايات الأولى لنشوء العناقيد منظمة ومرتب لها، بل إن ظهورها كان بمحض الصدفة، فالعناقيد وجميع الأطراف فيها أو على الأقل عدد منهم يكون موجوداً قبل حتى أن يتم التفكير في إنشائها، لذلك فالعناقيد بشكلها الحالي يتمثل دورها في تقوية وتنمية العلاقات بين مختلف الأطراف من مؤسسات وجماعات محلية ومراكز للبحث والتطوير والجامعات . فالمؤسسات تنشأ لممارسة نشاط محدد لا تبغي من ورائه الانتماء إلى عقود معين، والسلطات المحلية لا تبدل أي جهد في تشجيع قيام نشاط محدد داخل محيط جغرافي، ومراكز البحث لا تتعاون مع المؤسسات القائمة مجتمعة بل يتم ذلك بشكل انفرادي وعشوائي، لكن مع الوقت يظهر توجه نحو نشاط معين، وبتطور العلاقات التي تجمع بين المؤسسات

²⁰ تقرير صندوق التنمية الصناعية، السنة 2008، ص 8-9.

²¹ لزه العابد، أشكالية تحسين الدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، سنة 2012-2013، ص 183.

وظهور المؤ.ص.م كمتعامل اقتصادي مهم على المستوى الوطني و المحلي ، وحفاظا عليها ، وبسبب زيادة الاهتمام بالإبداع نظرا لأهميته البالغة في تحسين التنافسية ، فقد أصبح إنشاء العناقيد في شكلها الحالي ضرورة ملحة تملئها الظروف الاقتصادية على كل المستويات . غير أن عامل الصدفة الذي أدى إلى نشوء العناقيد ، كان وراءه عدد من العوامل نحصرها فيما يلي:

- تقارب الأسواق ، خاصة إذا كانت المنتجات تتميز بصعوبة نقلها وتتطلب علاقات وتبادل محصور جدا بين المورد والعميل ، كما أن التقارب الحاصل بين العملاء والموردين ينشأ عنه زيادة في عدد وقيمة الصفقات .
- تركيز اليد العاملة المتخصصة في تلك المنطقة التي يتواجد فيها العنقود ، بالإضافة إلى وجود مراكز للبحث والتطوير والتدريب التي تساهم في توفير وتنمية الموارد البشرية الأكثر معرفة وكفاءة.

-توفر المواد الخام وبشكل عام توفر مدخلات العملية الإنتاجية ، التي تعتبر أحد العوامل التي تأخذ بعين الاعتبار في اختيار موقع المؤسسة لما يمكن أن توفره من اقتصاد في تكاليف النقل والتعرف على الموردين .

-توفر البنى التحتية الملائمة التي تتناسب وطبيعة النشاط أو الأنشطة الممارسة ضمن العنقود، بحيث يمكن لكل المؤسسات استخدامها؛
- وجود تعاون وتشارك بين المؤسسات بعيدا عن الممارسات غير المشروعة، حيث أمنه وفي ظل العنقود تتجمع لدى المؤسسات الخبرة والمعلومات الكافية عن بعضها ومختلف المناورات التي من الممكن أن تقدم عليها²².

III.2. السياسات الاستراتيجية لتبني العناقيد:

تتبنى الدول تنمية العناقيد لعدة اهداف استراتيجية الاطار العام لها هو رفع معدلات النمو الاقتصادية و الاجتماعية الكلية لكن تركيزها بنصب بشكل اساسي على عدد محدد من الاهداف كرفع القيمة المضافة و خفض معدلات البطالة و القضاء عل الفقر و جذب الاستثمارات الاجنبية و التطوير التكنولوجي ، و تعمل العناقيد الصناعية ضمن السياسات و الاستراتيجيات العامة للدولة لتحقيق هذه الاهداف الرئيسية و قد تستهدف الدولة من تنمية العنقود اكثر من هدف استراتيجي بالتالي فا العنقود سيعمل ضمن اطار السياسات المختلفة ، و هي كما يلي :

-سياسات الوسيط و تهدف الى تنمية الروابط بين عناصر العنقود من خلال دور الجهات العامة في عقد الاجتماعات و التحالفات بين شركات و عناصر العنقود و من خلال تقوية دور الجهات العلمية و تبني الابحاث و العمل على تطبيقها على ارض الواقع و يهدف هذا النوع من السياسات لرفع القيمة المضافة.

-سياسات جانب الطلب: و تهدف الى زيادة الانتاج على افكار و الابتكارات الجديدة من خلال تشجيع البحث العلمي و تشجيع الابتكارات لانتاج منتجات جديدة و تشجيع تبني افضل المعايير التقنية للمنتجات عالية التقنية و ذلك من اجل تنمية الطلب هلى المنتجات و تقوم

²²لزهر العابد، اشكالية تحسين الدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، سنة 2012-2013، ص185.

بتقديم الدعم المادي لأبحاث و دراسات محددة لدى المؤسسات البحثية و ليس للمؤسسات المباشرة كما تشجع على تطوير الابتكارات السابقة .

-سياسة التدريب : و تهدف لتنمية الموارد البشرية و تطوير مهاراتها و هي شيء اساسي لإيجاد المشاريع الصغيرة و لمتوسطة و ذلك من خلال وضع معايير مرتفعة للتعليم و كفاءة المعلمين و اعفاء جهات العليم الخاص من الضرائب و تشجيع انشاء الجهات البحثية و التدريبية المتخصصة في صناعة محددة .

- سياسة تنمية الروابط الدولية: تهدف هذه السياسة لرفع مستوى تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العلمي و زيادة حجم التبادلات التجارية و جذب الاستثمارات و التقنيات الحديثة²³.

1.III. دور العناقد الصناعية العناقد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد ساهمت العناقد الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء و النماء للمشروعات الصغيرة و نسبة لامتياز به من مرونة و حيوية أمام المستجدات المتغيرات الاقتصادية منها و السياسية و الاجتماعية ،

و من الخدمات التي تحصل عليها المؤ.ص.م من العنقود نذكر ما يلي :

-قائمة المؤ.ص.م التي تشتمل على الأنشطة التي تمارسها و الشبكة التي تنتمي إليها و الأشخاص الممكن الاتصال؛

-التحضير لاجتماعات تعتبر كنقطة اتصال بين المؤ.ص.م لتبادل الخبرات و المعلومات في مجالات متعددة كالتسويق و الإبداع...؛

-إقامة المعارض و المشاركة في الملتقيات الخاصة بنشاط المؤ.ص.م للتعريف و التعرف على أحدث ما تم التوصل إليه من طرف مؤسسات أخرى أو من طرف هيئات و مخابر البحث؛

-يعتبر العنقود كطرف رئيسي لإشراك المؤسسات في بعض البرامج التي تطلقها الدولة، لصالح المؤسسات و بشكل خاص المؤ.ص.م؛

-كفالة المؤ.ص.م من طرف المؤسسات الكبيرة ، حيث يتيح العنقود فرصة للاحتكاك بين المؤسسات ، و منه نقل الخبرات و طرق التسيير الحديثة و المتطورة من المؤسسات الكبيرة إلى المؤ.ص.م ، كما يتيح الاحتكاك بين النوعين من المؤسسات بتفادي التهديدات و الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق و في الوقت ذاته تقوية نقاط القوة و التخفيف من نقاط الضعف؛ -الوقوف إلى جانب المؤ.ص.م في إعداد مخطط التمويل الخاص بالمشروع الجماعي الذي سيتم تنفيذه في ظل العنقود ، و وفقا لشروط و عمليات يضعها العنقود ، و ينوب هو عن بقية المؤسسات أمام الجهات المانحة للتمويل؛

-تقديم اقتراحات موجهة مباشرة لشبكة من المؤ.ص.م حول مشاريع البحث و التطوير التي يمكن للمؤ.ص.م الدخول إليها و الوصول إلى نتائج جيدة من خلالها ، و تكون هذه المشاريع ممولة من طرف جهات مختصة ، و يتدخل العنقود هنا بإعداد مخطط عمل خاص بالمشروع؛ -إعداد برامج تكوينية خاصة بالمؤ.ص.م الغرض منها إعطاء معلومات حول مختلف مصادر التمويل التي يمكن للمؤ.ص.م اللجوء إليها و المفاضلة بين مختلف هذه المصادر ،

²³صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقد الصناعية (الجزء الثاني) تنميتها و اسس اختيارها و التوجه السعودي نحوها ، قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير اقتصادي ، يناير 2008، ص 5.

وتشتمل هذه البرامج أيضا على دروس في الإدارة والتسويق وكل ما يخص نشاط المؤ.ص.م ؛

-إنشاء منصب ضمن مجلس إدارة العنقود يعنى بشكل خاص بشؤون المؤ.ص.م ويكون وسيطا بينها وبين مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية والمحلية و المالية ، حيث ينقل مختلف الانشغالات التي تعترض المؤ.ص.م سواء بانتمائها للعنقود أو حول بحثها عن مصادر التمويل أو مختلف الموارد والكفاءات التي يتطلبها المشروع المشترك²⁴.

-كما ان للعناقيد اهمية كبيرة في التخفيف من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث يساهم ذلك في دعم و زيادة قدرة العنقود على مواجهة المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في حالة عملها بشكل منفرد الامر الذي يؤدي الى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه على المستوى الوطني في قدرتها على سد احتياجات و متطلبان السوق المحلي و العالمي .

III.تجارب بعض الدول في مجال العناقيد الصناعية :

تعتبر المؤ.ص.م أحد أهم الأطراف في العناقيد ، لذا عملت اليابان في ظل إنشاء وتطوير العناقيد ، على وضع برامج تساعد على تجاوز الصعوبات التمويلية التي تواجهها (المؤ.ص.م) بتشجيع المؤسسات المالية على التوسع في تمويل المؤ.ص.م ، كما أنشأت هيئات تدعم نشاط التسيير و التمويل والملكية الفكرية ، حيث أقامت اليابان في ظل هذه البرامج حاضنات أعمال تسمح للباحثين الجامعيين على وجه الخصوص بإنشاء مؤسسات الخاصة وتطوير أنشطة جديدة .

❖ التجربة الفرنسية :

ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعناقيد الصناعية فقد عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على إنشاء ودعم العناقيد الصناعية بقوة ؛ حيث كانت البداية ببناء أنظمة الإنتاج الاجمالية " SPL" التي تعتبر النواة الأساسية لبزوغ العديد من أقطاب التنافسية. وبالنسبة لأنظمة الإنتاج الاجمالي الفرنسية فقد برزت خلال سنة عندما قامت المفوضية الفرنسية للتخطيط و هيئة الأقاليم "DATAR"، بالإعلان عن إطلاق مشروع تنمية الأنظمة الإنتاجية الاجمالية الموجودة و تشجيع إنشاء أنظمة أخرى على غرار العناقيد الصناعية الإيطالية التي حققت جناحها في الثمانينات من القرن الماضي لقد هيأت أنظمة الإنتاج احمالي فرص الانتقال إلى سياسة أقطاب التنافسية في فرنسا ، إذ تم إنشاء العديد منها حيث بلغ عدد العناقيد المنبثقة عن هذه السياسة المنتهجة 92 عنقودا ، تتخصص في أنشطة متنوعة ، و تتوزع عرب كامل التراب الفرنسي²⁵.

❖ التجربة الإيطالية :

²⁴خذري توفيق، حسين بن الطاهر ، المقابلة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -المسارات و المحددات -،ورة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي، المنظم 5-6 ماي 2013، ص 12.

²⁵ شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح و مخاطر الفشل ،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد4 ، سنة 2013 ،ص 12.

تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي. ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيا يعاني من أزمات اقتصادية حادة ، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموا ضعيفا القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع ، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة ، حيث تجمعت الشركات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة ، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية ثم تسديدها في سلع تعد تقليدية كالأحذية ، الأثاث ، السيراميك ، الملابس المحبوكة ، والأغذية ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية ورفع الكفاءة وتخصص العمالة وغيرها ، والحقا الماهرة أصبحت إيطاليا هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع هذه السلع²⁶.

❖ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

يعتبر مشروع وادي السيلكون المنطقة الاستثمارية الابتكارية الأولى عالميا ، حيث يعد أول عنقود للصناعات التكنولوجية في العالم ، وادي السيلكون يرمز دائما إلى تطور هذه الصناعات ويعتبر النسخة الأصلية لها، تعود بداية المشروع إلى سنة 1938 عندما مرت جامعة "ستانفورد" التي تأسست سنة 1891 في "بالو ألتو" بضائقة مالية وبدأت تفكر في إيجار قطعة أرض تملكها للشركات الضخمة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات وهذا من أجل خلق مركز تكنولوجي متعاون تماما مع الجامعة وملتصق بها لمدة 99 سنة وهذا بالنظر لكون الإيجار الطويل الأجل يدعم جهود الشركات المستأجرة للاستثمار وكأنها تمتلك المكان ، وقد كانت شركة "Associates Varian" أول شركة تدخل إلى هذا المشروع سنة 1951، وتبعتها شركات كبرى سريعا نذكر منها على سبيل الحصر شركة "Lockheed" وشركة "HP" ، وبدأت هذه الشركات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة وهو ما استقطب العديد من الشركات الجديدة كما استقطب العديد من فروع الشركات الدولية ، للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في الشركات المختلفة ، وللاطلاع عن كثب على أحدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما، حتى أصبح مشروع وادي السيلكون أنجح مجمع صناعي بهذه النوعية في العالم ، وقد ساعد على ذلك قلة تكلفة الأجهزة وقتها والقرب من جامعة ستانفورد²⁷.

وعلى الرغم من التنوع التكنولوجي الذي يتميز به الاقتصاد الأمريكي إلا أن (سيليكون فالي) يبقى الأول في مجال التطوير والاختراعات الجديدة في مجال التكنولوجيا المتطورة ، حيث ساهم في ثلث العائدات الاستثمارية في مجال المشروعات الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية²⁸.

IV العناقيد الصناعية ومتطلبات نجاحها في الجزائر:

²⁶ جباري شوقي ، العوادي حمزة ، قراءات في التجارب الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية – تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السيلكون نموذجين ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات ، العدد 3 ، السنة 2012، ص 43.

²⁷ le cabinet Alcimed, Les « clusters » américains : cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français, la Direction générale des Entreprises (DGE) , ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, France, Octobre 0110, p10

²⁸ عبد الله مغرم، كيف تأسس وادي السيلكون؟ ، عن موقع انترنت : <http://www.alriyadh.com/1100622> ، تم الاطلاع عليه يوم : 2017-02-16.

لقد اولت الجزائر في الاونة الاخيرة اهتمام خاص بقطاع الصناعة بالنظر الى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع و الذي يعتبر احد المتغيرات الاساسية لتحسين معادلة الانتاج ، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه ان يساهم في تهيئة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني و فتح المجال للولوج في الاسواق العالمية ، لكن تحقيق هذه الاهداف لن يأتي إلا بوضع استراتيجية شاملة تضم و تأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري

29

1.IV. تجربة الجزائر في العناقيد الصناعية "تجربة الحضيرة السيبرية سيدي عبد الله":

يدخل ها الانجاز في إطار تهيئة مناخ ملائم تشريعيًا و تنظيميًا لما عرف قطاع البريد و المواصلات من تغييرات جذرية، و كان الإطار التقديري لها يتمحور حول جوانب ثلاثة تنبني عليها الحضيرة و هي مراكز البحث و التكوين ثم المؤسسات و أخيرا الحضانة و الدعم. و الحضيرة السيبرية سيدي عبد الله، و التي تتكون من 10 مشاريع منها انجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـ 600 مقعد ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و فيه معهد عالي للاتصالات ، ووكالة انترنت، ووكالة اتصالات ومقهى بريدي ومركب تيليكوم ، بالإضافة إلى مدرسة للناخبين ، إضافة إلى مكاتب الحاضنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة و هو مشروع قطب تقني و اقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية، حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا، كوريا علما بأن كوريا وحدها ساهمت بمليون دولار في إطار هذا المشروع³⁰.

بتاريخ 30 ماي 2004 ، تم وضع الحجر الأساس للحظيرة التكنولوجية لجزائر العاصمة من طرف وزير البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، وبدأت اشغال البناء الاولى في شهر افريل و هي تعلقت بالمبنى الاول الذي سيحتضن الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الحظائر التكنولوجية.

و هي اول حظيرة تكنولوجية في الجزائر ، تقع في المدينة الجديدة لسيدى عبد الله التي تبعد بمسافة 25 كم عن الجزائر العاصمة، بمساحة البالغة 100 هكتار. و تتمحور هذه الحظيرة التي تؤوي نشاطات تكنولوجيات الاعلام و الاتصال على : الحظيرة التقنية، مصلحة الإبداع ، قطب الدعم -.

برزت التجمعات التكنولوجية و الالكترونية لسيدى عبد الله في سياق اجتماعي ، اقتصادي كسياسي في قلب التحولات التي تسعى الجزائر من خلالها لتصبح اقتصادا منفتحا للتنافس الحر من اجل تنويع اقتصادها و تصبح اقل اعتمادا على المحروقات، و التي يجب عليها أيضا أن تنوع من مصادرها حتى تكون حاضرة في سوق الصادرات لتستفيد افضل ما يمكن من مصادرها للطاقة السياسة الإرادية للدولة ، من خلال الجهاز الحضري (المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، تتجه نحو خلق أقطاب تكنولوجية . أكثر واقعية ، كحسب المصممين ، ستسمح هذه الاماكن بخلق روح التعاون الذي يرفع من حركية النمو الاقتصادي وتجعلها أمانا للاستقطاب المفضلة ، و هي تتمثل في الربط التقني و

²⁹ الطيبي عبد الله ، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2 ، السنة 2015-2016، ص 192.

³⁰ الرابطة الولاية للأنشطة العلمية و التقنية لشباب ولاية المدية على الخط : http://www.lwastj26.123.fr/news_articles/tic_algerie.html 2008/07/12 8:45

الجغرافي للتصور (الجامعة ، مدارس كبرى ، مخابر البحث الخ و التطبيق هو ما يخفز نمو متقابل بين البحث و التطوير و الصناعة³¹ .

IV. 2. السياسات التي اتبعتها الجزائر لدعم استراتيجية العناقيد الصناعية:

لقد اتبعت السلطات العمومية في الجزائر العديد من السياسات لتشجيع الاستثمار حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات (المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورصات المناولة و الشراكة و اعتمدت الكثير من الآليات الشباك الوحيد حاضنات الأعمال مراكز التسهيل، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تهدف من خلالها لترقية الاستثمار و تهيئة المناخ الاقتصادي لعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كما نلاحظ أن كافة الجهود التي بذلت كانت تصب في جانب واحد و هو جانب العرض ، في حين لم يلق جانب الطلب الكثير من الاهتمام ، حيث نجد أن هناك الكثير من البرامج التي حثت الشباب على الدخول في مشاريع و توفر لهم الدعم المادي و لكنها ال تتدخل في تسويق منتجاتهم من المنافسة غير العادلة³².

IV. 3. استراتيجية تفعيل العناقيد الصناعية في الجزائر:

إلا ان استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر يتطلب توفر أساليب من العمل الشبكي للوحدات الانتاجية و المؤسسات الحكومية و التمويلية و غيرها في عملية دعم التنافسية و يتطلب ذلك من الحكومة القيام بدور فعال و متطور، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالهيئات الحكومية تستطيع التأثير بفاعلية على المستوى الجزئي من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون قيام العناقيد الصناعية . و من أجل تفعيل استراتيجية العناقيد يجب العمل على تحسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية العقود و المزايا التي يوفرها ، و ذلك يتطلب بذل جهود كبيرة من طرف الهيئات الحكومية في سبيل رفع الوعي لدى المؤسسات و هو ما يتطلب تحفيزها إلى الوصول إلى النضج بحيث تفرق بني التنافس و التعاون . و في هذا المجال يمكن تقسيم السياسات التي يجب اتباعها إلى مجموعتين:
أ- المجموعة الاولى : و هي التي تتعلق بالبيئة التنظيمية و المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر عاملاً أساسياً ومساعداً في تطويرها و تنميتها ، السياسات الاقتصادية و القانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك و باستشراف لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية قابلة للاستمرار ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام و عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث تلعب الحكومة دوراً أساسياً في تشكيل تلك العوامل و بالتالي تعمل على تحديد المناخ الملائم لنجاح تلك المؤسسات ، و أهم هذه العوامل:

³¹ الطيبي عبد الله ، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر مرجع سب ذكره ، ص 200.
³² طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، اكااديمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 13 ، جافي 2015، ص 12..

- **السياسات و القوانين:** إن وجود مناخ موالي لعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إطاراً ملائماً من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار في التشريعات ، وسياسات مصممة بعناية ويشمل ذلك السياسات النقدية ، الائتمانية ، الضريبية ، الاستثمارية .
- **البرامج والنظم:** إذا كانت السياسات والقوانين الجيدة هي الأساس لتهيئة المناخ الملائم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن عملية تطبيق تلك السياسات جيب أن يؤخذ أيضا بعين الاعتبار .
- **الاجراءات الإدارية :** نظرا لن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتميز بالديناميكية فيجب تبسيط الاجراءات الادارية المطلوبة الطالق مؤسسة من أجل تشجيع الشباب على انشاء مؤسسته اخلاصة .----**التمويل :** يشكل التمويل حجر الأساس لقيام وجناح واستمرار المؤسسات الموجودة، وتحتاج تلك المؤسسات إلى نوعي من التمويل، يتعلق الأول بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسع العمليات الإنتاجية مثل المباني والآلات ، ويتصل الثاني بتمويل تكيف النظام المالي والمصرفي مع متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسات تمويلية تراعي خصوصية هذه المؤسسات وذلك بتطوير أساليب التمويل وتكييفها مع متطلبات هذا القطاع .
- إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها:** يوجد في الجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بني 100 و 250 هكتار للواحدة ، و 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا ، مت إنشاء معظمها بقرار حملي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير وتبقى نسبة كبرية من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق التي يتكون سندات ملكية ، كما تعاني هذه المناطق من ضعف التهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط تمثل البيئة ، فعلى السلطات العمومية اعداد البرامج الكفيلة بإعادة تأهيلها وتشجيع المؤسسات على التوطن بها بدال من الاعتماد على استراتيجيات أخرى غري مناسبة.
- ب-المجموعة الثانية:** تتعلق بمجموع السياسات العمومية التي تؤدي الى المساعدة على خلق العناقيد الصناعية و تأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي يكون العلاقات بالمدخلات الوسيطة في سبيل إنتاج السلعة النهائية ، و هنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة على نضج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثال تشجيع التعاقد من الباطن و تبادل المعلومات و إنشاء مراكز التدريب المشتركة و شركات المشتركة جديدة من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود، كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية إقامة الروابط بني العنقود الصناعي و نظم التعليم و التدريب و مؤسسات البحث و الجامعات³³.

خاتمة:

لعبت العناقيد الصناعية دورا كبيرا في تطور الصناعة في معظم انحاء العالم ، و تعتبر الجزائر من الدول التي حاولت ادخال العديد من الاصلاحات على القطاع الصناعي و

³³طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،اكاديمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية ،العدد 13 ،جافي 2015،ص14.

تنظيمه حتى يتكيف مع هذه التغيرات في هيكله التنظيم الصناعي و في هذا الاطار مرت المؤسسات الجزائرية بالعديد من الاصلاحات و التجارب فيما يخص اعادة النظر في البيئة التنظيمية و الصناعية التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات و هذا بغية تحسين اداءها ، و ذلك بتشجيع فكرة العناقيد الصناعية ، و اعادة النظر في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهن جهة ، و محاولة تأهيل المحيط الإداري و الجهاز المصرفي و الجبائي و التشريعي و العنصر البشري و تدعيم البنية التحتية من جهة أخرى. و على الرغم من وجود عناقيد صناعية إلا انها تبقى بعيدة عن التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجيات التي تتطلب مقومات اساسية حتى تكون اكثر فاعلية لتحقيق التنمية الصناعية و الاقتصادية في الجزائر .

قائمة المراجع :

- دريس يحيي " اليات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر) " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 صيف ،خريف 2011 .
- توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ، 2002
- طارق عبد العال حماد"إدارة المخاطر –الأفراد-إدارات شركات –بنوك"،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،السنة 2003.
- خالد الراوي ، عبد الله بركات ،نضال الرمحي "نظرية التمويل الدولي"،دار المناهج للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ، السنة 2002.
- دريد كامل آل شبيب ،"إدارة البنوك المعاصرة"،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ،الطبعة الأولى ،سنة 2012 .

➤ اطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير :

- ليلي لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005.
- رؤوف عثمانية ، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001
- الطيبي عبد الله ، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2 ، السنة 2015-2016.
- لزهر العابد ،اشكالية تحسين الدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه ،جامعة قسنطينة ،سنة 2012-2013.

➤ المجالات و الملتقيات:

- ونوغي فتيحة ،اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي ،- الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سطيف ، الجزائر ،ماي 2003.

- سليمان ناصر ، عواطف محسن ،قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات المعوقات و الحلول ،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى

الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر ، المنعقد 28-29 اكتوبر 2014 .

- عياد صالح ، غينوس رضوان ، بن زيدي عبد اللطيف ، دور العناقيد في رفع من تنافسية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة – ع عرض تجارب لبعض الدول ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النام – الواقع و الأفاق دامعة احمد دراية- ادرار- ، المنعقد يومي 21-22 فبراير 2017.

-خذري توفيق، حسين بن الطاهر ، المقاوله كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية –المسارات و المحددات -،ورة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي، المنظم 5-6 ماي 2013.

- جباري شوقي ، العوادي حمزة ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح و مخاطر الفشل ،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد4 ، سنة 2013.

- جباري شوقي ، العوادي حمزة ،قراءات في التجارب الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية – تجربة ايطاليا الثالثة و وادي السيلكون نموذجين ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات ، العدد 3 ، السنة 2012.

- عبود زرقين ،العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة بغداد ، العدد 41 ،السنة 2014.

- طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،اكاديمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية ،العدد 13 ،جافي 2015.

➤ التقارير:

- مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار ،العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم، الاطار النظري،2003.

-تقرير صندوق التنمية الصناعية ، السنة 2008.

- صندوق التنمية الصناعية السعودي ،العناقيد الصناعية (الجزء الثاني) تنميتها و اسس اختيارها و التوجه السعودي نحوها ، قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير اقتصادي ،يناير 2008.

- le cabinet Alcimed, Les « clusters » américains : cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français, la Direction générale des Entreprises (DGE) , ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, France, Octobre .2010

--Emett J.Vaughan, « RiskManagement », John ,Wiley & Sons. Inc , U.S.A.1997) .

-Mondher Bellalah « gestion de porte feuille-analyse quantitative de la rentabilité et des risques- » ,pearson education ,France,2004,p1.

-Phillipe and Sarkis J.Khoury « FinancialRisk Management Domestic & International Dimensions ,Blackwell, Publisher, Cambridge,Massachusetts, 1996.

-Vivien Brunel « gestion des risques de crédit » This version: January 28, 2009

- Crouhy M & others, Essentials of Risk Management, New York: McGraw-Hill 2006.

-Gallati R, Risk Management and Capital Adequacy, Milan: McGraw-Hill 2003

➤ مواقع انترنت :

- عبد الله مغرم، كيف تأسس وادي السليكون ؟ ، عن موقع انترنت :
http://www.alriyadh.com/1100622 ، تم الاطلاع عليه يوم :2017-02-16.
- الرابطة الولاية للأنشطة العلمية و التقنية لشباب ولاية المدية على الخط :
http://www.lwastj26.123.fr/news_articles/tic_algerie.html 2008/07/12
8:45